

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٤٠٣**

الجمعة، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو/السيد ياو شاوجون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

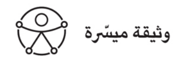
تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: .Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1838366 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ سعادة السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ينضم السيد شرقي إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن الزيارة الرفيعة المستوى المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جنوب السودان، التي قمنا بها في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت هذه أول زيارة مشتركة وضمت أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وركزت على تعزيز الشراكة بين منظمتينا بغية تحقيق السلام الشامل والمراعي للمنظور الجنساني والأمن في جنوب السودان. وقد مثل الاتحاد الأفريقي مفوضه للسلم والأمن، صديقي وزميلي السفير إسماعيل شرقي؛ والدكتورة سبيكيوزا كازيبوي، النائب السابق لرئيس أوغندا، وعضو فريق الحكماء والرئيس المشارك لشبكة المرأة الأفريقية للوقاية من النزاعات والوساطة، أو حكيمات أفريقيا؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا؛ ومثلت أنا إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام.

وكما يعلم المجلس، فإن الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان قد وقع للتو في ١٢ أيلول/سبتمبر، وعلى الرغم من كونه أساسيا لعملية السلام، فإن الشكوك حول قدرته على تحقيق السلام المستدام في هذه المرة ما زالت تبعث على القلق. وكان هدفنا هو الإعراب عن التأييد لاتفاق السلام المنشط وتشجيع تنفيذه بالكامل وفي الوقت المناسب، مع التشديد على أهمية تمثيل المرأة ومشاركتها الفعالة في عملية السلام وضرورة أن تكفل الحكومة بيئة تحمي المدنيين، وبخاصة النساء والفتيات.

وأود أن أثني مرة أخرى على جهود وساطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي ساندها الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون، وكانت أساسية لضمان إحياء الاتفاق. ويوفر هذا الاتفاق خارطة طريق لتسوية سياسية شاملة للنزاع، ولكن توقيعه ما هو إلا الخطوة الأولى في عملية ما زال أمامها الكثير من التحديات. إن فترة ما قبل الانتقال فترة حرجة وتتطلب من القادة في جنوب السودان تحمل مسؤولياتهم وتمهيد الطريق للتنفيذ الكامل للاتفاق. واحترام الأحكام المتعلقة بالمرأة، لا سيما ضمان تمثيلها بنسبة ٣٥ في المائة في الجهاز التنفيذي ومجلس وزراء الهيئة ومؤسسات ما قبل الانتقال أمر له أهمية خاصة في تحقيق سلام شامل ودائم.

وكانت مشاوراتنا في البلد ذات دلالة في هذا الصدد. ومع التفاؤل، فإن ثقة من تحدثت إليهن من النساء في بانتيو – سواء

من البلدة أو موقع حماية المدنيين – كانت متدنية. وأشرن إلى أنه بالرغم من الاتفاق، لا تزال أسرهن تقع ضحية للعنف. وشددن على أن هذه ليست حربهن. وناشدونا وقادتهن ألا ننساهن، وأن نعمل على تهيئة بيئة توفر الحماية، مع كفالة إشراك المرأة كعنصر فاعل أساسي في التنفيذ الكامل للاتفاق. وقد رددت النساء ممثلات المجتمع المدني والحكومة في جوبا مشاعر مماثلة، وشددن على ضرورة احترام وقف أعمال القتال، وإعطاء الأولوية لمشاركة المرأة في رصد تنفيذ الحصص. كما طالبن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة باستخدام كل السبل لتشجيع قادتهن على تنفيذ الاتفاق. ومن الضروري تمثيل المرأة في آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وفي مجلس استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن ومجلس آليات العدالة الانتقالية والمصالحة، على النحو الوارد في الاتفاق. وعلى المستوى المحلي، من المهم أيضا أن تُسمع أصواتهن من خلال آليات تمكنهن من ذلك.

وفيما يتعلق بالتطورات في جنوب السودان، وعلى الرغم من تباطؤ وتيرتها، فإن الأطراف تتخذ خطوات أولية نحو تنفيذ الاتفاق. ومنذ زيارتنا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، صدقت الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية على الاتفاق المنشط، مما يمهد السبيل لإدماجه في الدستور الانتقالي. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية اجتماعها الأول لبدء تنسيق أنشطة الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية. ومشاركة السيد ريك مشار وغيره من قادة المعارضة في احتفالات يوم السلام في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في جوبا، واعتذار الرئيس كير لشعب جنوب السودان عن المعاناة الهائلة الناشئة عن النزاع، والإفراج عن السجناء السياسيين – بما في ذلك اثنين من قادة المعارضة السياسية البارزين – كلها بوادر إيجابية نحو بناء الثقة والمصالحة.

وخلال احتفالات السلام، عقد الرئيس كير وريك مشار اجتماعا وجها لوجه كان بمثابة حدث لبناء الثقة بحد ذاته، ومهد الطريق للجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية واللجنة الوطنية لتعديل الدستور المعاد تشكيلها لعقد اجتماعات في جوبا. ولتحقيق هذه الغاية، قامت اللجنة الوطنية لتعديل الدستور في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بصياغة مشروع تعديل دستوري يدمج الاتفاق في الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١ لجنوب السودان. إضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية اجتماعها الثاني في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولاحظنا أيضا بعض تدابير بناء الثقة المحددة على المستوى المحلي في الأسابيع الأخيرة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان – التي كانت تعرف سابقا بالجيش الشعبي لتحرير السودان – والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، ما يشير إلى بعض الجهود لفتح قنوات الاتصال. وعقد أول اجتماع بين الجانبين في باقاك، ولاية أعالي النيل، في تشرين الأول/أكتوبر، تفاوضت خلاله قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بشأن حرية التنقل في البلدة. وخلال الأسبوعين الماضيين، وردت تقارير عن مناقشات مماثلة في مواقع عدة في ولاية الوحدة وجونقلي وغرب بحر الغزال وشرق الاستوائية ووسط الاستوائية. ونأمل أن تكون تلك الإشارات الأولية للنوايا الحسنة دليلا على التزام أقوى تجاه العملية الحالية من ذلك الذي شهدناه في عام ٢٠١٥.

وبالرغم من هذه التطورات، يجب أن نواصل التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام أو تتوفر له مقومات البقاء إلا إذا التزمت الأطراف بوقف دائم لإطلاق النار، وإسكات المدافع وفصل القوات، وإشراك النساء باعتبارهن طرفا فاعلا رئيسيا. وعلى الرغم من انخفاض حدة القتال بشكل كبير، لا تزال هناك تقارير متواصلة عن القتال بين قوات جيش الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات المعارضة، وبين الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصائل متفرقة مختلفة من جماعات المعارضة في ولاية وسط الاستوائية. ووقعت أيضا اشتباكات

متفرقة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في مناطق مختلفة من جنوب ولاية الوحدة، واستمرت كمائن الطريق والهجمات بين الجماعتين في منطقة البقارة غرب بحر الغزال.

وإلى جانب استمرار العنف الطائفي في أجزاء من جونقلي والبحيرات، ما زالت تلك الحوادث تؤثر سلبا على المدنيين وتؤدي إلى تفاقم حالات النزوح والاحتياجات الإنسانية. كما أن التقارير عن التجنيد، بما في ذلك الأطفال، من جانب الأطراف في عدة مناطق من البلاد تقوض ثقتنا في تنفيذ الأطراف للاتفاق بالكامل. وسيتعين على قادة البلد والأطراف البرهنة على الالتزام الحقيقي باتخاذ قرارات صعبة واعتماد حلول توفيقية لتنفيذه بفعالية. وفي هذا الصدد، لا يسعني المغالاة في التشديد على أهمية دور مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والمنطقة في مواصلة تحميل الأطراف المسؤولية وضمان تقيدها بالتزاماتها بموجب الاتفاق. ومن الواضح أن حل النزاع في جنوب السودان لا يمكن إلا أن يكون سياسيا وليس من خلال العمل العسكري.

والأمم المتحدة تقف مستعدة كشريك دائم للسلام لدعم جنوب السودان. وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ستواصل تقديم الدعم وأداء المهام في حدود ولايتها. وفيما يتعلق بأي تطوير محتمل لولاية البعثة، بما في ذلك قوة الحماية الإقليمية، سيكون القرار في نهاية المطاف لمجلس الأمن. ومع ذلك، سيتعين تطبيق المبادئ التالية: أولا، أولوية مستمرة لحماية المدنيين في المهام المنوطة بالبعثة؛ ثانيا، الحاجة إلى الحفاظ على قوة واحدة لحفظ السلام ذات هيكل موحد للقيادة والتحكم؛ ثالثا، أي إضافة إلى القوة يتعين الاضطلاع بها بما يتفق مع مبادئ حفظ السلام والمعايير التي نتبعها بالنسبة لجميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة.

ودعونا الأطراف والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) إلى التعاون معنا ومع أعضاء مجلس الأمن في هذه المسائل. وفي هذا السياق، وخلال اجتماع رؤساء أركان الدفاع التابعين للهيئة الذي عقد في الخرطوم في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر تقرر إجراء تقييم لمعرفة مدى إمكانية إضافة وحدات إلى قوة الحماية الإقليمية من بلدان المنطقة. ونعلم أن الفريق قد أكمل زيارته الأولى إلى جنوب السودان لمدة أسبوع في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسيكون توطيد هذا السلام الذي تحقق بشق الأنفس التحدي الأكبر الذي سنواجهه في الأسابيع والأشهر المقبلة، مع العلم أن الوقت لا يمهلنا أبدا. ونحن نعلم تماما العواقب التي ستترتب عن تأخير تنفيذ الجداول الزمنية المقررة أو توفير فوائد السلام لشعب جنوب السودان الذي طالما عانى كثيرا.

وكانت المشورة التي قدمناها إلى السلطات خلال زيارتنا هي إثبات التزامها بشكل ملموس ودون إبطاء بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة على وضع خطة عمل تفصيلية لتنفيذ مختلف جوانب الاتفاق، بما في ذلك الجانب الأمني. ومن شأن التزام كهذا أن يشجع الشركاء الدوليين على الاضطلاع بدورهم. وفي هذا الصدد، فنحن على استعداد للعمل مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والشركاء في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة (FemWise) لمواصلة دعم تحقيق السلام الشامل والدائم في جنوب السودان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد إسماعيل شرقي (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أيضا أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقرير عن الزيارة الرفيعة المستوى المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جنوب السودان من يوم ٧ إلى ٩ من تشرين الأول/أكتوبر. وكما أشار زميلي وصديقي السيد جان - بيير لاكروا، فقد كانت هذه أول زيارة مشتركة تشمل أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأفريقي وفريق الحكماء فضلا عن شبكة FemWise. ولا شك أن هذه البعثة تؤكد عزمنا على تعزيز الشراكات المؤسسية الرامية إلى تحقيق السلام العادل في جنوب السودان.

وأود أن أبلغ المجلس بأن البعثة المشتركة التي قمنا بها قدمت إحاطة مماثلة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الـ ٨٠٠ المعقود هنا في أديس أبابا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأشاد مجلس السلام والأمن بالرئيس سلفا كير ميارديت والأطراف السودانية الجنوبية الأخرى لتوقيع الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في ١٢ أيلول/سبتمبر. وأقر المجلس أيضا بأن ذلك الحل لا يزال الخيار العملي الوحيد للتصدي للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجه جنوب السودان، فضلا عن كفالة السلام الدائم.

وكما يدرك المجلس، فقد وقّع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الاتفاق المنشط لحل النزاع باعتبارهما هيئتين ضامنتين له، وستترتب عن هذا التوقيع بحد ذاته مسؤوليات كبيرة. وعليه، فإن من المنطقي تنفيذ هذه الزيارة في وقت مبكر بما فيه الكفاية للإعراب عن التأييد للاتفاق فضلا عن تشجيع الأطراف على تنفيذه بإخلاص. وترى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن الاتفاق يتيح لجنوب السودان فرصة فريدة لتحقيق السلام الدائم والعادل والشامل.

مع ذلك، وكما ذكر زميلي، فإن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يدركان تماما الشكوك المحيطة بقدرة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. وبالتالي، فلا يزال يتعين على بعض الشركاء الدوليين التوقيع على الاتفاق بوصفهم ضامنين له. وشعرنا من جانبنا، بصفتنا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بواجب إشراك حكومة جنوب السودان على أعلى المستويات الممكنة والتشديد على ضرورة التنفيذ الكامل للاتفاق، علاوة على أهمية تمثيل المرأة في عملية السلام.

وأود أن أثني على جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وخاصة قيادة السودان وأوغندا وإثيوبيا في تنفيذ اتفاق السلام. ويتشاطر الاتحاد الأفريقي الرأي القائل بأن المسؤولية عن التنفيذ الكامل للاتفاق تقع الآن على عاتق الأطراف في جنوب السودان. ولذلك، يود الاتحاد الأفريقي إبلاغ الأطراف بأن باستطاعة منظمتينا حشد الدعم الدولي للعملية الحالية بصورة ناجحة إذا ما ارتقى جنوب السودان إلى مستوى التزاماته. وقد أوضحتُ هذا الأمر تماما صباح اليوم خلال الاجتماع السادس والستين لمجلس وزراء الهيئة المعقود هنا في أديس أبابا.

وفي هذا الصدد، أكدت البعثة المشتركة أهمية أن تهيئ الحكومة بيئة مواتية لعودة الجماعات المعارضة خلال المرحلة السابقة للفترة الانتقالية. ولذلك، فإننا نحيط علما ونشيد بالقرار الذي اتخذه المجلس الوطني للتصديق على الاتفاق المنشط لحل النزاع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ما يمهّد الطريق لتضمينه في الدستور الانتقالي. ونتطلع الآن إلى الاختتام الناجح لأعمال اللجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية الرامية إلى تهيئة بيئة تفضي إلى عملية شاملة للجميع، بين أمور أخرى.

ويعطي اجتماع الأطراف الموقّعة على الاتفاق، بمن فيها السيد رياك مشار خلال الاحتفالات بيوم السلام المقامة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في جوبا، مزيدا من الأمل في إمكانية

سير تنفيذ الاتفاق على المسار الصحيح. ونشيد في هذا الصدد بالقادة على بيانات المصالحة وبناء الثقة التي أدلوا بها خلال تلك الاحتفالات. وكانت هناك شواغل أثناء زيارتنا متعلقة بحالة السجناء السياسيين وأسرى الحرب. وكما ذكر صديقي جان - بيير لاكروا فإن إطلاق سراحهم سيكون دليلا آخر على مدى جدية الأطراف وعزمها على تنفيذ الاتفاق الحالي.

وفي غضون ذلك، أود أن أبلغ المجلس بأن اللجنة المخصّصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان قد اجتمعت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، لتبادل الآراء بشأن أفضل السبل الممكنة لدعم عملية السلام. وكما يذكر المجلس، فإن اللجنة المخصصة تتألف من جنوب أفريقيا بصفتها رئيسة، وعضوية كل من الجزائر وتشاد ونيجيريا ورواندا. وتوافقت الآراء على أنه ينبغي أن توقّع اللجنة المخصصة الاتفاق المنشط بصفتها ضامنا ما دامت لم توقع بعد في ١٢ أيلول/سبتمبر. واُتفق أيضا على عقد اجتماع بين اللجنة المخصصة والمبعوث الخاص للإيغاد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر بغرض تبادل الآراء بشأن المهام التي ستضطلع بها الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

ومن المتوقع أن تستخدم اللجنة المخصصة التفاعل وسيلة للوصول إلى فهم أفضل للوضع ولتقدير التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق في إطار استعدادها لزيارتها المتوقعة قريبا إلى جنوب السودان.

وزارت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع التابعة للاتحاد الأفريقي جنوب السودان خلال الفترة ٧ -٩ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار بعثتها إلى هناك. وكان الهدف من الزيارة التأكد من الاحتياجات الحالية والمقبلة للاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز قدراته على دعم شعب جنوب السودان في الجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم. وأبلغ الفريق عن نتائج مماثلة لتلك التي توصلت إليها بعثتنا المشتركة وشدد على الحاجة إلى دعم ذلك الاتفاق المنشط. ويتوقع من تلك الزيارة أن تكون بمثابة فرصة للإعراب عن الدعم القاري لعملية السلام والتشديد على استحالة تحقيق السلام المستدام ما لم تلتزم الأطراف بالوقف الدائم لإطلاق النار وضمان شمول العملية. هذا بشرط الأخذ بعين الاعتبار بأنه لن يتسنى للمدعوين إلى دعم عملية السلام، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تقديم مساعدة مثلى لشعب جنوب السودان إلا في ظل بيئة خالية من النزاعات. وبالتالي، أود أن أبلغ المجلس بأنه قد وُجّهت الدعوة للاتحاد الأفريقي لتقديم المساعدة إلى لجنة الحدود واللجنة الفنية للحدود. وعليه، فإن الاشتباكات المستمرة ما تزال تمثل شاغلا للدول الأعضاء في منظمتنا.

ونلاحظ في هذا الصدد أيضا مع الشعور بالقلق، أن جبهة الخلاص الوطني لم توقّع على الاتفاق بعد ولا تزال رافضة له. ويجب بذل كل الجهود اللازمة للتفاعل مع الجبهة بشأن شواغلها وضمان انضمامها إلى عملية السلام، وخاصة من قبل البلدان ذات التأثير على هذه الحركة.

وأود قبل أن أختتم بياني أن أثني على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لعملها الممتاز في حماية المدنيين في ظروف بالغة الصعوبة. وينبغي دعم البعثة بكل السبل الممكنة لضمان وفائها بالمهام المنوطة بها. وأود أيضا أن أثني على اللجنة المشتركة للرصد والتقييم وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، ونتعهد بدعم الاتحاد الأفريقي المستمر لهاتين المؤسستين. وندعوهما إلى تزويد الإيغاد والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الوقت المناسب بالتقارير والمقترحات المتعلقة بكيفية دعم الاتفاق على النحو الأمثل. وينبغي أن تكون المجالس ذات الصلة على أهبة الاستعداد للاستجابة كما ينبغي.

إنني أتفق في الرأي تماما على أن الاتفاق يتيح فرصة لا مثيل لها لشعب جنوب السودان لتحقيق سلام دائم. إن

نجاح عملية التنفيذ سيتطلب قدرا كبيرا من التنسيق والتعاون بين منظمتينا والإيغاد. ولا شك في أن بعض التحديات ستنشأ. ولذلك، ينبغي لنا جميعا أن نكون مستعدين للتصدي لها بطريقة سريعة ومنسقة. من شأن هذه النهج المنسقة أن تساعدنا على أن نصر بشكل مقنع على عملية تنفيذ شاملة للجميع تكفل تلبية مصالح جميع المجتمعات المحلية، إن لم يكن قد تم استيعابها بالفعل في الاتفاق.

أخيرا وليس آخرا، فإن البعد الجنساني للزيارة المشتركة أظهر أن العنف ضد المرأة، للأسف، لم يتوقف، ويجب علينا تكريس المزيد من الجهد والاهتمام لتلك المسألة البالغة الأهمية. أود أن أقول مرة أخرى إن العدالة ستتحقق عاجلا أو آجلا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد شرقي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو - نغوكا.

السيدة ملامبو - نغوكا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن اليوم عن بعثتنا المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جنوب السودان، التي هي أول زيارة من نوعها على الإطلاق تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، الذي مثله السيد شرقي والسيدة سبيسيوزا كازيبوي من شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة. إن ذلك يبشر بالخير بالنسبة لتعزيز الصلة بين التنمية والسلام والأمن والمساعدة الإنسانية. وقد حظي ذلك بالتقدير أيضا في اجتماعنا مع حكومة جنوب السودان.

إن التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام تطور هام، بالنظر إلى الدور الذي تضطلع به في سياقات البعثات كحافظ سلام وصانع سلام وحام للمدنيين، وعدد كبير منهم من النساء.

إن النساء، في حد ذاتهن، مدافعات عن السلام ومن الأهمية بمكان الاستثمار فيهن من أجل استدامة جميع جهود السلام. وأود أن أنضم إلى زملائي في الإشادة بجنوب السودان على توقيع اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وأرحب بأحكام الاتفاق الهامة التي تتناول المرأة، لا سيما ما يتعلق بنسبة الـ ٣٥ في المائة المخصصة للمرأة في تشكيل السلطة التنفيذية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في جمهورية جنوب السودان. لقد رحبت النساء حقا بالاتفاق ووجهن دعوة إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. ودعون قادة جميع الفصائل المتحاربة والأطراف المسلحة إلى التواصل مع أتباعهم وإطلاعهم على اتفاق السلام، لأن القتال لم ينحسر تماما بعد. وأفدن أيضا بأنه يجب نقل الرسالة نفسها إلى الميليشيات والقوات غير المنظمة. إنهن يتطلعن إلى إحراز تقدم ويمضين قدما في المصالحة رغم أنه ليس بينهن، كنساء منازعات أو عداوات لتسويتها.

القاسم المشترك بينهن، كما قلن، هو أنهن جميعا يجدن أنفسهن في شرك حرب من صنع الرجل سقطن فيها جميعا ضحايا للاعتداء الجنسي، وقتلت أسرهن، ودمرت سبل عيشهن. ليس لديهن إمكانية للوصول إلى القادة في بلدهن، الذين قلن إنهم مسؤولون عن الأزمة. إنهن يطلبن منا، بوصفنا الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مساعدتهن على ضمان الاتصال بالقادة وأن تتم محاسبة القادة. ويعتقدن أن تنفيذ حصة التمييز الإيجابي البالغة ٣٥ في المائة أمر بالغ الأهمية على جميع المستويات وفي جميع أفرع الحكومة، وليس على مستوى السلطة التنفيذية الوطنية فقط. وعلاوة على ذلك، تريد النساء كفالة أن تشملهن عملية مراجعة الدستور لكي يتم النظر في احتياجاتهن وشواغلهن من البداية. وطلبن أن تكفل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي الرصد المستمر لشمولية وفعالية الاتفاق وأن تبدأ عملية الرصد الآن بالهياكل السابقة للمرحلة الانتقالية.

نحن نستعرض الأحداث في جنوب السودان منذ بعثتنا. ويساورنا القلق من أنه على الرغم من الضمانات، فلم يف الطرفان بعد بالتزامهما بكفالة المشاركة الهادفة للمرأة في تنفيذ الاتفاق المنشط. وعلى وجه الخصوص، فإن احترام مبدأ التمييز الإيجابي بنسبة ٣٥ في المائة لم يترسخ بعد. وعلى مستوى الهيئات الجديدة، تضم اللجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية ١٠ أعضاء، منهم امرأة واحدة، بواقع ١٠ في المائة. وتضم اللجنة الوطنية لتعديل الدستور ١٥ عضوا، منهم امرأتان. ولا توجد نساء ضمن أعضاء لجنة الحدود المستقلة أو لجنة الحدود الفنية أو لجنة الأمن الانتقالية المشتركة. وينتظر أيضا أن تضم آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية ٣١ في المائة من النساء، ولم تستوف أي من المؤسسات التي أنشئت مؤخرا حصة الـ ٣٥ في المائة. ومن المهم ألا نغفل عن تلك الإحصاءات، وأن نتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

هنا يأتي دور أعضاء مجلس الأمن. إذ يمكنهم تقديم الدعم. يمكنهم تشجيع الطرفين على كفالة إدماج المرأة في الوقت المناسب قبل فوات الأوان. وأحض الزملاء في الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي على كفالة تنفيذ اتفاق السلام بطريقة تفي بالالتزامات التي تم التعهد بها.

وحضت النساء أيضا على إشراكهن في عملية إصلاح قطاع الأمن والمؤسسات الأمنية حتى يمكن لتلك المؤسسات الاضطلاع على نحو سليم بدورها في حماية جميع أبناء جنوب السودان، بمن فيهم النساء والفتيات. وأشرن إلى أهمية إدماجهن كنساء في القيادة والأدوار التشاركية بحيث يعاد تشكيل المؤسسات الأمنية بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتركز على حماية المدنيين من العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك حماية جميع المواطنين – الرجال والنساء على حد سواء. إن إشراك المرأة أساسي أيضا لإعادة تنظيم قوات الأمن، مع تجنيد النساء بنسبة ٣٥ في المائة كحد أدنى في كوادر الضباط وضباط الصف، وتغيير صورة القوات الأمنية والحد من أوجه الذكورة السلبية، وإعطاء أولوية للاعتبارات الجنسانية في نزع السلاح والتسريح، بما في ذلك تنظيم مواقع التجميع وتعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. إن نساء جنوب السودان يقفن على أهبة الاستعداد للمشاركة الفعالة في إحلال السلام في بلدهن. ويردن أن تضطلع النساء في الشتات أيضا بدور في جنوب السودان.

إنهن يرين في جلسة الإحاطة اليوم فرصة للتأكد من أن أعضاء المجلس على علم بتقديرهن للاتفاق المنشط، فضلا عن التزامهن بتولي زمام مصيرهن، مع إيلاء الاهتمام بالأخطار التي تهدد التنفيذ الكامل للاتفاق. ويردن أن ينظر أيضا إلى حرصهن على المشاركة باعتباره استعدادا للاضطلاع بدور بناء في نجاح اتفاق السلام. تخشى النساء الإقصاء المنهجي ويحتجن إلى الاطمئنان إلى أن التعويضات سوف تأخذ في الحسبان ما عانين وما فقدن، بما في ذلك في أعقاب وقوعهن ضحايا للعنف الجنسي. لقد أبرزن أنه من الأهمية بمكان أن تردع آلية العدالة الانتقالية العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتعاقب عليه، ودعون إلى إنشاء آليات للمساءلة من أجل العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة المختلطة لجنوب السودان. ودعون أيضا إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات التنفيذ والرصد، بما يكفل إدماج المرأة في أدوار قيادية وسماع صوتها وتمثيلها. إن تقدير المرأة لهذا الاتفاق تحديدا أمر مشجع، وهن يرين فيه فرصة حقيقية لمعالجة أحد أكثر النزاعات المدمرة في العالم اليوم، من منظور المساواة بين الجنسين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وإدارة عمليات حفظ السلام لما تبذلان من جهود لتعزيز مشاركة المرأة وحمايتها في ظل ظروف صعبة للغاية، والطريقة التي تتعاونان بها مع حكومة جنوب السودان. أعربت النساء اللائي التقينا بهن عن بالغ الامتنان

لوجود بعثة حفظ السلام، وهن يستأمنّ البعثة على حياتهن. وقد ناقشنا أيضا القضايا التي تمس حافظات السلام وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تجتذب المزيد من النساء من حفظة السلام.

إنه اتفاق سلام يستحق الثناء، ونحن على استعداد لدعمه بأي شكل نستطيعه وأن نضمن نجاح تنفيذه. وأطلب إلى مجلس الأمن أن ينضم إلينا، مع الفريق الذي زار جنوب السودان، في الإصرار على أن تبذل الأطراف كل الجهود لكفالة الوفاء بالالتزامات الهامة للغاية وتحقيقها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ملامبو – نغوكا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض شرقي والمديرة التنفيذية ملامبو – نغوكا على مشاطرتنا انطباعاتهم عن زيارتهم إلى جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر وآرائهم بشأن التطورات الأخيرة في البلد.

وتقدّر الولايات المتحدة استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان، ولا سيما التركيز على دور المرأة في عملية السلام الجارية. وقد دأبنا على رؤية تهميش المرأة في جنوب السودان في عمليات السلام السابقة. وقد حان الوقت لتُسمَع أصوات النساء ولتؤخذ إسهاماتهن حقاً في الاعتبار. وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في جنوب السودان، بدأت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، والأهم من ذلك، شعب جنوب السودان، بالاستماع إلى خطاب مشجّع من قادة جنوب السودان بشأن بعض المواضيع.

وقد سمعنا عن حقبة جديدة من السلام والازدهار، وعن قبول المسؤولية عن الأعمال التي أدّت إلى عنف مروّع وعن الوعد بأن يتبادل الطرفان العفو. لقد استمعنا إلى القادة وهم يتعهدون بتحقيق المصالحة والتعافي ويعلنون التزامهم بإشراك جميع الأطراف في العملية السياسية، وخاصة المجتمع المدني والنساء. ولاحظنا أيضاً إحراز بعض التقدم في تحقيق نواتج الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد تأسست الآن اللجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية. وعقدت حلقات عمل لوقف إطلاق النار الدائم ووضع الترتيبات الأمنية الانتقالية، مع الوعد بتحقيق المزيد. وقد أفرج عن بعض السجناء السياسيين وأسرى الحرب.

ولئن كنا نشيد بهذه الخطوات الأولية، فلا يمكننا أن نتجاهل الأدلة الواضحة المستقاة من عين المكان والتي تتعارض مع الخطب البلاغية لقادة جنوب السودان. فلا يزال النزاع العنيف جارياً في أنحاء من البلد وتستمر الحكومة وجماعات معارضة في ارتكاب فظائع ضد المدنيين. وينبغي أن يُستهدف بالجزاءات الأفراد أو الكيانات التي تشن هذه الهجمات ضد المدنيين أو تشارك في أي عمل يمدد فترة النزاع أو يوسع نطاقه. ولا يزال الكثير من السجناء السياسيين رهن الاحتجاز، دون توقع حصولهم على الحرية أو المحاكمة العادلة أو وجود أي أمل في الإفراج عنهم، بمن في ذلك بيتر بيار أجاك، الذي تم اعتقاله تعسفاً في مطار جوبا في أواخر تموز/يوليه. كما أننا نظل نشعر ببالغ القلق لأن الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني يواجهون التخويف والرقابة المستمرين. ويظل العاملون في المجال الإنساني يتعرضون للإعاقة مادياً وبيروقراطياً على السواء في إيصال المساعدة المنقذة للحياة من خلال الضرائب والرسوم والطرد والاحتجاز وحتى الأذى الجسدي.

ولن يتحقق السلام في جنوب السودان إلا إذا قرن قادته السياسيون أقوالهم بالأفعال وقدموا الالتزامات الضرورية من أجل

إتمام اتفاقاتهم. ومن العناصر الرئيسية في تنفيذ اتفاق السلام توفير الأمن في جوبا وتهيئة الظروف المواتية لإنشاء الحكومة الجديدة. ويجب وضع ترتيبات أمنية في العلن وبالتنسيق مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. ونثني على الجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما السودان وأوغندا، على قيادتهما والتزامهما بدعم السلام في جنوب السودان. ونحن نعوّل عليهما في التقيد بالحظر المفروض على الأسلحة الذي يحول دون تدفق الأسلحة إلى جنوب السودان، الأمر الذي من شأنه زعزعة استقرار البلد والمنطقة. وننوّه بالتقييم المستمر الذي تجريه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لجدوى الدعم الإقليمي من أجل تعزيز الأمن في جوبا.

ونشدد على أن أي قرار بشأن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يندرج ضمن صلاحيات مجلس الأمن ويجب ألا يؤثّر على حياد البعثة أو مهامها الحالية المنوطة بها، والتي تعتبر حيوية لخير وسلامة مئات الآلاف من السودانيين الجنوبيين. وفي الوقت الذي أعطى فيه احتفال السلام الذي عقد في جوبا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى العالم صوراً عن الحماسة والفرح بآفاق السلام في جنوب السودان، فإن ما يبقى أولاً وقبل كل شيء في أذهاننا هو واقع المعاناة الناجمة عن النزاع الناجم عن شعب جنوب السودان. تواصل الولايات المتحدة دعم شعب جنوب السودان وتطلعاته إلى الحرية والسلام والرخاء. وعند القيام بذلك، فإننا لا نزال نناشد قادة جنوب السودان لوقف العنف، وأن يقرنوا الأقوال بالأفعال الملموسة ويتحركوا بسرعة لتنفيذ الاتفاقات السابقة وتعزيز السلام الهش.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لاكروا، والمفوض شرقي، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة ملامبو – نغوكا على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. ونرحّب بالزيارة المشتركة إلى جنوب السودان والتي جرت في تشرين الأول/أكتوبر، ونرى أنها مثال على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي يمكن أن يكون مفيداً للنهوض بعملية السلام في جنوب السودان.

لقد زرتُ جوبا في حزيران/يونيه بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، وتتوافق ملاحظاتي على نطاق واسع بشأن الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية مع المعلومات الواردة. وخلال الزيارة التي قُمت بها، بما في ذلك في مخيمات حماية المدنيين، شهدتُ معاناة إنسانية على نطاق هائل وشاهدتُ بأم العين الأثر المدمر للنزاع في جنوب السودان على السكان المدنيين، ولا سيما أشد الفئات منهم ضعفاً – النساء والأطفال.

إن الفارق الرئيسي بين زيارتي والبعثة الميدانية المشتركة التي أجراها مقدمو الإحاطات الإعلامية هو السياق السياسي وحقيقة أن الأطراف في جنوب السودان قد وقعت، في أيلول/سبتمبر، على الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وترحّب بولندا بذلك التطور وتعتبره خطوة هامة في عملية السلام. وفي هذه المرحلة، أود أن أثني على تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وعلى دولها الأعضاء للتوسط في اتفاق سلام جديد في جنوب السودان.

وبعد انقضاء شهرين على توقيع الاتفاق الجديد، شهدنا بعض الأحداث المشجعة. بيد أن عملية السلام لا تزال هشة، ولا تزال هناك بعض المجالات المثيرة للقلق ولم يشعر السكان المدنيون بعد بعوائد السلام. ونشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الواردة عن الاستهداف المتعمد للمدنيين، والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، والمستويات التي تنذر بالخطر لانعدام الأمن الغذائي، واستمرار وجود العقبات التي تعترض المساعدة الإنسانية.

إن الإنهاء الفوري للعنف هو شرط مسبق لتحسين حالة سكان جنوب السودان. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تتقيد

جميع الأطراف فوراً بأحكام اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وبتيسير وصول المساعدات الإنسانية المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ونعتقد أيضاً أن الترتيبات الأمنية الانتقالية يجب أن توضع موضع التنفيذ دون مزيد من التأخير.

ونحن مقتنعون أيضاً بأن أي اتفاقات لن تدوم من دون الشمول. ونرحّب بإدراج أحكام في الاتفاق المنشّط بشأن تمثيل المرأة في المرحلة ما قبل الانتقالية والانتقالية وغيرها من هيئات صنع القرار والمؤسسات. ونشدد على أهمية وضع هذه الأحكام في الممارسة العملية. ولدينا اعتقاد راسخ بأن نساء جنوب السودان يمكن أن يؤدين دوراً حيوياً في بناء السلام وبناء الدولة، وكذلك في جهود المصالحة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على ضرورة توفير البيئة التي توفر المزيد من الحماية للنساء والفتيات في جنوب السودان.

يريد شعب جنوب السودان السلام أكثر من أي شيء آخر، وبعد سنوات من المعاناة فهو يستحق ذلك على وجه السرعة. وهو يستحق الاستقرار، والأمن الغذائي، والتعليم لأطفاله، والمؤسسات الحكومية التي توفر الرعاية للمواطنين وتحميهم وتقدم لهم الخدمات الأساسية. ومع تنشيط اتفاق السلام، تتسنى لقادة جنوب السودان فرصة فريدة من أجل إعادة بناء البلد. ونعتقد حقاً أن جميع الأطراف الموقعة ستبدي هذه المرة الالتزام والتصميم الحقيقيين لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في جنوب السودان.

وأخيراً وليس آخراً - وكما هو الحال دائماً، عندما نناقش مسألة جنوب السودان في المجلس - أودّ أن أغتنم الفرصة للإعراب عن تقدير بلدي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على جهودها الدؤوبة في ظروف بالغة الصعوبة. ونشكر موظفي البعثة ونُثني على دورها في حماية المدنيين وضمان بيئة مواتية لتتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من تقديم المساعدة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن، والتي تركز على النظر في تطورات الحالة في جنوب السودان وحجم التحديات التي تواجه ذلك البلد. ونود أن نشكر السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم الإعلامية الجيدة. كما يرحب وفد بلدي بالزيارة المشتركة التي قامت بها منظماتهم إلى جنوب السودان مؤخرا.

تتابع كوت ديفوار باهتمام تطور الحالة في جنوب السودان، الأمر الذي يتطلب تقديم ملاحظات بشأن العملية السياسية والمسائل الأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالعملية السياسية، يرحب وفد بلدي بالجهود التي يبذلها قادة المنطقة وسائر الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف الآخرين، والتي أدت إلى التوقيع على الاتفاق المُنشط لحل النزع في جمهورية جنوب السودان في ١٢ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بعودة السيد رياك مشار، النائب الأول لرئيس جنوب السودان، إلى جوبا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

ومع ذلك، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الصعوبات المتعلقة بالتنفيذ الكامل والشامل للجميع للاتفاق المنشط، والذي يُنتظر أن يساعد على عودة السلام، مما سيتيح لأبناء شعب جنوب السودان آفاقا للتنمية ويوفر لهم الحياة الكريمة التي يطمحون إليها منذ ما يزيد قليلا على خمس سنوات.

ولذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد على تأييده للعملية السياسية الجارية. وفي هذا الصدد، فإنه يحث الأطراف في جنوب السودان على الانضمام إلى الدينامية الإقليمية الإيجابية الحالية من أجل عودة السلام والاستقرار، بدعم من

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والشركاء الآخرين.

ويرى بلدي أنه ينبغي توسيع نطاق العملية السياسية لتشمل النساء الممثلات تمثيلا ناقصا في المؤسسات المكلفة بتنفيذ الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وللأسف، نلاحظ وجود امرأة واحدة فقط في اللجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية، المكلفة برصد تنفيذ الاتفاق، أي أنها تشكل نسبة ١٠ في المائة، وهو ما يقل كثيرا عن نسبة الـ ٣٥ في المائة المتوخاة.

وعلى الصعيد الأمني، يلاحظ وفد بلدي مع الأسف أعمال التخريب والهجمات ضد السكان والتي ترتكبها بعض الجماعات المسلحة. ولذلك، نعتقد أنه من أجل معالجة هذا الوضع المقلق، هناك حاجة ملحة إلى إيلاء اهتمام خاص للمسألة الشائكة المتعلقة بتوحيد الجيش.

كما تود كوت ديفوار أن تحث حكومة جنوب السودان على العمل بجد أكبر من أجل إنهاء الأعمال العدائية وكفالة حماية المدنيين. كما تهيب بحكومة جنوب السودان تنفيذ الإصلاحات اللازمة للقطاع الأمني، والتي تكمن في صميم الاتفاق المنشط، وتنفيذ الترتيبات الواردة في إعلان الخرطوم للاتفاق بين أطراف النزاع في جنوب السودان، وذلك بالتعاون مع الأطراف الأخرى في جنوب السودان.

لا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان مثيرة للقلق بنفس القدر. ويلاحظ بلدي ببالغ القلق استمرار العنف الجنسي والعنف ضد الأطفال والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، فضلا عن العقبات التي تعترض تقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها. كما يدين وفد بلدي عمليات اختطاف الأطفال وتجنيدهم في صفوف المقاتلين.

وفي ضوء هذه الحالة، تود كوت ديفوار أن تكرر التأكيد على الحاجة إلى التنفيذ الفعال لمبدأ المساءلة حتى يتسنى محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على أعمالهم أمام الهيئات القضائية الدولية المختصة. ويحث وفد بلدي قيادة جنوب السودان على تهيئة الظروف الأمنية المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية وللعودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية.

ختاما، يرى بلدي أنه لا يمكن كفالة نجاح عملية السلام وطمأنة الشركاء الدوليين إلا من خلال الالتزام الوطيد للأطراف في جنوب السودان وإظهارها لحسن النية. وفي السياق نفسه، من الضروري أن تمتثل سلطات جنوب السودان لشرط الشفافية في إدارة عائدات النفط.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أتوجه بالشكر للسيد جان - بيير لاكروا والسيد إسماعيل شرقي والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة للغاية. وأود أن أشير إلى ثلاث مسائل رئيسية تثير قلق فرنسا بشدة.

أولا، الوضع الصعب للمرأة ومعاناتها في جنوب السودان، حيث لا تزال النساء مهمشات. وقد كان ذلك محور التركيز الرئيسي للبعثة المشتركة التي قام بها مقدمو الإحاطات الإعلامية كجزء من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأشكرهم على ذلك. لقد كان من الضروري تسليط الضوء على تلك الأولوية المشتركة. كما شكلت البعثة مثالا هاما على العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

تؤيد فرنسا التعليقات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية وتشعر ببالغ القلق إزاء خطورة الوقائع التي أبرزها تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2018/250)، الذي يسلط الضوء على المئات من حالات الاغتصاب الجماعي وتشويه الأعضاء التناسلية والتي تُستخدم

كأسلحة حرب، والتي غالبا ما تترك ندوبا لا تندمل. وتدين فرنسا بأشد العبارات هذه الأعمال الإجرامية التي تشكل النساء والأطفال ضحاياها الرئيسيين، حيث إنهم الأكثر ضعفا.

ونحث على تنفيذ البيانات والالتزامات المشتركة تنفيذا كاملا، وتحديد المسؤولين عن تلك الأعمال ومحاكمتهم ومعاقبتهم، بمن فيهم العسكريون، وتعزيز حماية المرأة، فضلا عن آليات التحقيق. وفي هذا الصدد، تدعو فرنسا سلطات جنوب السودان إلى تعزيز وحدات الشرطة المتخصصة من خلال ضمان إمكانية وصول المرأة إليها. وندعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة براميلا باتن لضمان ترجمة الوعود المقطوعة على الورق إلى عمل وتحويلها إلى واقع.

وتأمل فرنسا أن تستفيد اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان استفادة كاملة من الجزاءات المفروضة على مرتكبي العنف الجنسي ورعاته. ويشكل التعاون بين فريق الخبراء المعني بجنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع أمرا أساسيا في هذا الصدد.

كما تبعث حالة الأطفال على القلق الشديد. ويذكرنا تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع بأنه منذ عام ٢٠١٤، كان هناك أكثر من ٦٠٠ طفل ضحايا للعنف الجنسي (انظر S/2018/865، الفقرة ٣٦)، وهذه هي الانتهاكات التي تم التحقق منها فحسب. ولا شك أن العدد الفعلي أكبر بكثير. ويجب أن نتصرف، ونرحب بأن الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، قامت بزيارة ميدانية، مثلما فعل الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح، والذي سيناقش في الأيام المقبلة مسودة استنتاجاته.

وتتمثل المسألة الرئيسية الثانية التي أود أن أتناولها اليوم في الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي تم التوقيع عليه في ١٢ أيلول/سبتمبر. إن الاتفاق ينص على مشاركة النساء والشباب في عملية السلام، وهو أمر بالغ الأهمية، ويحدوني الأمل في أن يضمن نجاحه.

والتوقيع على الاتفاق تطور مشجع، أود، باسم فرنسا، أن أثني عليه مرة أخرى. ويأمل بلدي أن يؤدي الاتفاق الذي تم التوصل إليه إلى تحقيق سلام دائم وشامل للجميع. وهذه هو أملنا وأمل الملايين من مواطني جنوب السودان من النساء والرجال الذين يتوقون إلى السلام وحياة أفضل. ونحن لا نريد السلام على الورق فحسب.

تكتسي الفترة الحالية أهمية حاسمة بالنسبة للنجاح في تحقيق السلام. وقد حان الوقت الآن لبناء الثقة بين الأطراف وتعزيز وقف إطلاق النار وكسب دعم الناس والقيام بالترتيبات الأمنية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، نرحب بانعقاد الاجتماع الأول للجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية في الخرطوم يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وندعو الأطراف إلى مواصلة السير في هذا الاتجاه.

وأخيرا، فيما يتعلق بالمسألة الثالثة، أود أن أقول كلمة عن الحالة الإنسانية في جنوب السودان، والتي يجب أن نواصل تعبئة جهودنا من أجلها. فلا يزال سبعة ملايين من سكان جنوب السودان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية ويعاني ما يقرب من نصف السكان من سوء التغذية الحاد. والعلامات الأولى للأثر الإيجابي لاتفاق السلام، من منظور تحسين الحالة الغذائية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، مشجعة. ومن الضروري أن تستمر هذه العلامات على المدى الطويل. كما أنه من المهم للغاية أن نبذل كل ما في وسعنا لحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذين لا يزالون يشكلون هدفا للهجمات، وأن نواصل جهودنا لضمان ألا تمر هذه الجرائم دون عقاب. ويمكن لمجلس الأمن أن يعول على التزام فرنسا المستمر فيما يتعلق بهذه المسائل.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمفوض إسماعيل شرقي والمديرة التنفيذية فومزيلي ملامبو – نغوكا على إحاطاتهم الإعلامية.

لم يكن من الممكن أن تأتي البعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جنوب السودان، التي جرت في بداية تشرين الأول/أكتوبر، في وقت أنسب من ذلك. لقد أتاحت فرصة للإعراب عن دعم الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان ولإلقاء الضوء على التحديات المتبقية التي يتعين معالجتها على سبيل الاستعجال.

وثمة حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لإشراك المرأة في تنفيذ الاتفاق المنشط. ونشعر بالتشجيع إزاء الالتزام الذي أبدته الأطراف بمكافحة العنف الجنسي والجنساني. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم على سبيل الاستعجال. كما أنه ليس لدينا أي شك في أن أحكام الاتفاق المنشط، التي تنص على المشاركة العادلة للمرأة في السلطة التنفيذية وغيرها من فروع الحكومة، سوف تُنفذ بإخلاص.

ومن المناسب أن هذه الجلسة تنعقد في أعقاب الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء الإيغاد اليوم في أديس أبابا لمناقشة الحالة في جنوب السودان. لا يزال تنفيذ الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان هو الخيار العملي الوحيد لكفالة السلام الدائم في جنوب السودان ومعالجة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجه البلد حاليا. إننا نتفهم الشكوك حول تنفيذ الاتفاق المنشط. إلا أن توقيع الاتفاق من جانب أغلبية الأطراف في النزاع، وكذلك التطورات الإيجابية التي تلت ذلك، تشير بوضوح إلى التزام الأطراف بتنفيذ الاتفاق المنشط.

لقد انخفضت حدة القتال الجاري في أنحاء البلد انخفاضا كبيرا. وبدأت اللجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية عملها لوضع خريطة طريق للفترة الانتقالية في جنوب السودان. لقد وجه الاحتفال بالسلام في جوبا يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر تحت شعار، ”الاحتفال ببزوغ فجر السلام، تقدير الأصدقاء والاعتزاز بالمصالحة والوحدة“، الذي جرى بحضور قادة بلدان المنطقة، رسالة قوية إلى شعب جنوب السودان بالتزام الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وأعربت بلدان المنطقة عن استعدادها للمساعدة في هذا المسعى.

أمام المجتمع الدولي فرصة تاريخية لإنهاء حلقة العنف المفرغة في جنوب السودان وتحقيق نتائج ملموسة لشعب البلد، الذي عانى لفترة طويلة جدا. ينبغي عدم السماح لهذه الفرصة بأن تضيع هباء لمجرد أن المحاولات السابقة فشلت في تحقيق النتائج المرجوة. ونظرا لعدم وجود خطة بديلة، لا بد من الاستفادة من هذا الزخم. يكتسي الدعم الكامل من المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق السلام أهمية بالغة. ولذلك ينبغي بذل جميع الجهود الممكنة لدعم الاستكمال الناجح للفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

لمجلس الأمن دور خاص في ضمان تنفيذ اتفاق السلام المنقح. وقد طلبت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دعم المجلس في كفالة النشر الكامل لقوة الحماية الإقليمية، ومواصلة استعراض ولايتها حتى تكون أقدر على دعم تنفيذ اتفاق السلام المنقح. ونأمل أن يستجيب المجلس لذلك الطلب. إن رؤساء أركان بلدان إيغاد يعملون على تقييم الاحتياجات التشغيلية والمهام الإضافية لقوة الحماية الإقليمية في ضوء اتفاق السلام المنقح والحالة الراهنة على أرض الواقع. وسوف يتم إبلاغ المجلس بنتائج تلك التقييمات حالما تصبح متاحة.

وينبغي تمديد نطاق الدعم والمساعدة المقدمين حتى الآن إلى إيغاد والأطراف الأخرى من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركاء إيغاد والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا ليشمل أيضا تنفيذ الاتفاق. ولا يزال الحفاظ على وحدة الهدف بين إيغاد والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم في جنوب السودان حيوي

الأهمية في الفترة التالية للتنشيط. إن إيغاد أكثر تصميما من أي وقت مضى على ضمان تنفيذ الاتفاق. وتحسين العلاقات فيما بين بلدان المنطقة سيضيف زخما للتنفيذ الناجح للاتفاق.

وعلى الرغم من أننا نشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز حتى الآن، نود أن نشدد على أهمية تعزيز الثقة فيما بين الأطراف من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط. ينبغي اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة، وفي هذا الصدد، نرحب بعقد اجتماعات في ياي وكاجو –كيجي بين كبار القادة الميدانيين للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والاتفاقات التي تم التوصل إليها بينهم. ينبغي لهذا النوع من تدابير بناء الثقة أن يستمر لأنه سيكون من الصعب بدونها المضي نحو الفترة الانتقالية. ونود أيضا أن نشدد على الضرورة الملحة لتنفيذ مهام الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية على النحو المنصوص عليه في مصفوفة تنفيذ اتفاق السلام لإرساء الأسس للفترة الانتقالية. وكلما طالت الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، كلما قل احتمال أن تؤدي إلى إحراز تقدم ملموس. ونأمل أن تظل الأطراف ملتزمة بالقيام بذلك.

إن كفالة مواصلة تخفيض حدة النزاع والوقف الكامل لأعمال القتال أمر بالغ الأهمية. وفي حين أن إسكات دوي المدافع في جنوب السودان شرط ضروري لتنفيذ اتفاق السلام، فإنه سييسر أيضا إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ومن الضروري للأطراف أن تولي الأولوية لتنفيذ وقف إطلاق النار الدائم وما يتعلق به من وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. إن استعادة وقف دائم لإطلاق النار ضروري للوصول بدون معوقات إلى السكان المتضررين وسلامة موظفي المساعدة الإنسانية وتقديم المساعدة.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولمفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي على الإحاطات الإعلامية التي تقدموا بها وعلى زيارتهم إلى جنوب السودان خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ من شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي للوقوف على مجريات الأمور فيها عن كثب.

وأود اليوم أن أتناول موضوع النقاش من ثلاث زوايا: العملية الانتقالية ثم دور المرأة وتمكينها وأخيرا الشواغل الإنسانية.

بالنسبة للعملية الانتقالية، لقد كان التوقيع على الاتفاق المنشط لحل النزاع في جنوب السودان بمثابة الصفحة الجديدة في تاريخ البلد. ففي الوقت الذي نجدد دعمنا للعملية السياسية بكافة مراحلها وترحيبنا بانخفاض العمليات القتالية، نعرب عن قلقنا لاستمرار بعض العناصر في خروجهم عن ركب السلام مهددين بذلك أمن وسلامة شعب جنوب السودان، ذلك الشعب الذي يتطلع إلى السلام والمصالحة والعدالة والتنمية.

بالنسبة لدور المرأة وتمكينها، إن كان للحرب دروس – فمنها أن المرأة هي من أوائل ضحاياها. وفي مقدمة الداعين للسلام. في دورها في جميع مراحل التفاوض والانتقال وتحقيق السلام المستدام أمر هام وحيوي. فلا يجب أن تعاني المرأة الأمرين، نار الحرب وإغفال السلام لدورها. ومما استمعنا إليه اليوم هو ما نص عليه الاتفاق المنشط بشأن نسبة تمثيل المرأة، فإن المرأة تستحق المزيد من المشاركة في عملية صنع القرار. ونتطلع إلى استكمال الإجراءات القانونية نحو إنشاء وعمل المحكمة المختلطة في جنوب السودان تطبيقا لاتفاق السلام وليعم العدل ولينعم الشعب نساء ورجالا وأطفالا بالعدالة.

بالنسبة للشواغل الإنسانية، لا تزال هناك أمور تعكر صفو السلام، كمدى قابلية اللاجئين والنازحين للعودة، والذي يقارب عددهم ٤,٥ ملايين، وحرمان ما يقارب ٧٠ في المائة من الأطفال من الالتحاق بالمدارس وارتفاع تكلفة الحصول على القوت اليومي. ففرص نجاح السلام في جنوب السودان رهينة

معالجة تلك التحديات الإنسانية. إن أي خطوة لا تأخذ في الحسبان إشراك المرأة أو تعليم الأطفال أو القضاء على الجوع ستواجه أصعب العقبات. ففي معالجتها والانخراط الجدي نحو التصدي لها، سيجني جنوب السودان ثمار الأمن والاستقرار.

كما نستذكر الأمر الرئاسي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي بإلغاء الرسوم على العاملين في المجال الإنساني. ونشجع حكومة جنوب السودان على الاستمرار في تنفيذه. وندعو الأطراف التي لا تزال تعرقل العمل الإنساني ووصول المساعدات إلى وقف تلك الممارسات اللاإنسانية والتي يدفع ثمنها المحتاجون الأبرياء.

ختاما، نشكر حكومة جنوب السودان على تعاونها مع الوفد الأممي الأفريقي المشترك، ونشجعها على مواصلة التعاون مع المنظمتين، بما فيه مصلحة جنوب السودان وشعبها الصديق.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فومزيلي ملامبو – نغوكا، على إحاطاتهم الإعلامية وعلى انخراطهم الفعال في جنوب السودان، بما في ذلك الزيارة المشتركة إلى البلد.

وأعتقد أن الزيارة تظهر مرة أخرى الشراكة القوية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهي أمر جدير بالترحيب تماما.

لقد لفت مقدمو الإحاطات الإعلامية انتباهنا إلى الحالة المروعة والصعبة للعديد من النساء والفتيات في جنوب السودان، وحاجتهن إلى المشاركة السياسية المجدية.

وقد عدت للتو من جنوب السودان في الأسبوع الماضي، حيث كنت على رأس زيارة قام بها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح. لقد غيرت التطورات التاريخية والهامة في القرن الأفريقي، الناجمة عن عملية المصالحة بين إريتريا وإثيوبيا، الديناميات في المنطقة تغييرا كبيرا، وفتحت فصلا جديدا من السلام والتعاون. وتوفر هذه الديناميات أيضا زخما إيجابيا جديدا لجنوب السودان، يتعين الاستفادة منه. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والميسرين لجهودهم في التوصل إلى الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. والاتفاق هو الآن الخيار الوحيد المتاح، ويجب علينا جميعا أن نلقي بثقلنا لكي نكفل تنفيذه.

لقد زرت جنوب السودان لمدة ثلاثة أيام فقط ولكن السكان جميعا شهدوا بوجود مناخ جديد للأمل في السلام. وستكون المشاركة المستمرة من جانب المنطقة في رصد التقدم المحرز، ومساءلة جميع الأطراف أمرا حيويا، وعلى المجلس أن يواصل دعم الجهود المبذولة. ونعتقد أنه ينبغي أن ينخرط المجلس في ذلك بنشاط، وهذا يعني الاعتراف بالتقدم الذي أحرزته الأطراف في جنوب السودان، إلى جانب الإشارة إلى أوجه قصورها في الوفاء بالتزاماتها.

والمطلوب الآن هو وجود إرادة سياسية واضحة لتنفيذ ما اتُفق عليه والانخراط في أنشطة حقيقية لبناء السلام والمصالحة. ونرحب بالخطوات المتخذة حتى الآن، بما في ذلك انخفاض مستويات القتال. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير عن وقوع اشتباكات عسكرية. ويجب أن يكون الوقف الكامل للأعمال العدائية من جانب جميع الأطراف، أي الحكومة والجماعات المسلحة على حد سواء، غير مشروط، كما ألمح إليه مقدمو الإحاطات الإعلامية. وهذا شرط مسبق لعملية سياسية مجدية؛ ويجب أن تكون هناك عواقب لانتهاكات الاتفاق، بما في ذلك اتخاذ تدابير موجهة ضد الذين يحرضون على العنف أو يسعون إلى عرقلة عملية السلام. كما يجب صون روح الشمول في العملية السياسية المقبلة. ولن تكون العملية مجدية إلا إذا شملت جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الشباب

والنساء والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالأحكام المتعلقة بتخصيص ما نسبته ٣٥ في المائة من المناصب في الحكومة الانتقالية للنساء، لأن زيادة التمثيل السياسي للمرأة بالغة الأهمية للسلام الدائم.

وسيكون تعزيز المساءلة وآليات العدالة الانتقالية أيضا، بما في ذلك من خلال إنشاء محكمة مختلطة، جزءا من الطريق نحو المستقبل. ويجب وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاع، ولا سيما أعمال العنف الجنسي. إن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس هما الآن من معايير الجزاءات القائمة بذاتها، وهو ينبغي أن يكونا بمثابة تذكير صارم.

وما زلنا نشعر بالقلق الشديد أيضا إزاء استمرار الحالة الإنسانية المتردية. ويجب ضمان إيصال الإغاثة في جميع أنحاء جنوب السودان على وجه السرعة وبصورة مأمونة وبدون عوائق. إن العاملين في المجال الإنساني يقومون بعمل يدعو للإعجاب، ويجب أن يسمح لهم بالقيام بعملهم بطريقة مأمونة. وقد أكدت على ضرورة قيام الحكومة ببناء الثقة لدعم جميع أولئك العاملين في المجال الإنساني. ومعاودة النظر في مسألة رسوم التسجيل هي أحد السبل العاجلة لمضي الحكومة قدما.

لقد كان للصراع في جنوب السودان أثر مدمر على الأطفال في البلد، وترك جروحا غائرة في الجيل المقبل. ويمثل اتفاق السلام المنشط فرصة الآن لبلوغ مرحلة مهمة وجعل حماية الأطفال أولوية. ولقد شعرنا بالتفاؤل إزاء الالتزام بتحسين حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، والذي أعرب عنه محاورونا خلال تلك الزيارة، ولكن العمل أساسي.

إن تسريح مئات الأطفال في عام ٢٠١٨ والإفراج عنهم وإعادة إدماجهم، إلى جانب انضمام الحكومة مؤخرا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة، خطوات إيجابية هامة. وخلال الزيارة، قدمنا توصيات إلى الحكومة بشأن سبل المضي قدما. ويشمل ذلك الحاجة إلى العمل مع الأمم المتحدة من أجل توسيع نطاق خطة العمل الحالية التي تركز على التجنيد لكي تصبح خطة عمل شاملة تتناول جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

ومن التوصيات الهامة الأخرى التي قدمناها مواصلة تيسير الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم في إطار تنفيذ اتفاق السلام، وتخصيص أموال كافية لإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين. وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر أيضا في ما إذا كان ينبغي أن يقوم بمواءمة ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع ذلك الوضع الجديد، بما في ذلك إمكانية زيادة التركيز على ما قد يلزم القيام به بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعنصر بناء القدرات.

كما قمنا بزيارة ميدانية إلى بلدتي بور وبيبور في الأجزاء الشرقية من البلد. واجتمعنا مع الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وزرنا برامج إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين. وأصبح من الواضح جدا أن إدماج الأطفال لا يمكن أن يتم في فراغ. فإذا لم تكن هناك مدارس أو خدمات صحية، لن يؤدي الإدماج إلى النتائج المرجوة لأولئك الضحايا أو للمجتمع في نفس الوقت. والمرجو أن يؤدي الاتفاق الذي جرى التوقيع عليه الآن إلى دفع الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، إلى الاستثمار في التنمية الطويلة الأجل.

إن حماية أطفال جنوب السودان واجبنا الأخلاقي. ولكنها أيضا استثمار للمستقبل، وهي بالغة الأهمية لمنع نشوب النزاع والحفاظ على السلام. إن التحديات المقبلة للبلد جسيمة، والطريق إلى السلام سيكون صعبا للغاية. ويجب ألا نكون ساذجين، ولكن اتفاق السلام المنشط يوفر فرصة يجب الآن اغتنامها. وينبغي للمجلس أن يكثف مشاركته في الأشهر القليلة المقبلة والعمل بشكل وثيق مع المنطقة، وأن يشجع في الوقت نفسه على إحراز تقدم والتأكد من وفاء الأطراف بالتزاماتها،

وينبغي أن يحظى إشراك المرأة وحماية الأطفال بالأولوية، نظرا لجميع الأسباب التي استمعنا إليها في الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مشاطرتنا تقييمهم للتقدم المحرز في جنوب السودان عقب تلك الزيارة. والنشاط المشترك الذي نشهده بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أمر مهم وحري بالترحيب.

وقد كان توقيع اتفاق السلام المنقح لحل النزع في جمهورية جنوب السودان في أيلول/سبتمبر، لحظة هامة في عملية السلام، واسمحوا لي مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة علنا لأرحب بتلك الخطوة الهامة التي اتخذتها الأطراف. ونشيد أيضا بالدور الذي تضطلع به المنطقة، فلم يكن الاتفاق ليتم لولا عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ولا سيما إثيوبيا والسودان وأوغندا وكينيا. ونرحب بانخراطها في رصد التقدم المحرز ومساءلة الطرفين من أجل تنفيذ الاتفاق. وإذا كنت قد فهمت سفيرة إثيوبيا بشكل صحيح، فاسمحوا لي أيضا أن أرحب باعتزام الإيغاد مخاطبة مجلس الأمن لمناقشة أي مقترح لنشر قوات لدعم الاتفاق.

وكما أوضح مقدمو الإحاطات الإعلامية، فقد أُحرز تقدم كبير منذ توقيع اتفاق السلام المنقح، وهو ما نرحب به ترحيبا حارا ولا سيما إنشاء الهيئات الانتقالية الرئيسية، وعودة رياك مشار وغيره من قادة المعارضة إلى جوبا بمناسبة الاحتفالات بيوم السلام، والإفراج عن بعض السجناء، وعقد اجتماعات اللجنة الوطنية لما قبل المرحلة الانتقالية، وكل هذا موضع ترحيب. وقد أدهشتني ملاحظة السفير السويدي بشأن ما وجده من شعور ملموس بالأمل عندما كان هناك، ومن أنه يجب علينا، في كل ما نقوم به، أن نحافظ على هذا الأمل.

وعلى الرغم من البداية الواعدة، لا نزال نشعر بالقلق لأن العديد من أحكام الاتفاق الأساسية لم تنفذ بعد. كما أنه لا يتم الالتزام بالأهداف المحددة في الإطار الزمني. ويساورنا بالغ القلق إزاء التقارير المتعلقة باستمرار العنف ولا سيما حول واو وياي، الأمر الذي يهدد بتقويض الاتفاق، ويشكل انتهاكا للالتزامات التي قطعتها جميع الأطراف في اتفاق وقف الأعمال العدائية وفي العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاق السلام المنقح. ونشعر بالقلق أيضا لمنع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من الوصول إلى مناطق مثل جنوب واو وللقيام بأعمالهما، بما في ذلك رصد تنفيذ وقف إطلاق النار، وفقا للتكليف الصادر عن المجلس والإيغاد.

ثانيا، إننا لم نشهد بعد السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وغير المقيد، وفقا للوعود المتكررة. وقد تحسن هذا الوضع في بعض المناطق، ولكن لا تزال توجد عراقيل في أماكن أخرى، بما في ذلك حول باغاري الكبرى حيث مُنع الوصول إليها على مدار شهور عديدة في مطلع هذا العام، كما مُنع الوصول إليها ثانية مؤخرا. وهي منطقة ندرك أنه يوجد فيها أناس يعيشون في ظروف تشبه المجاعة.

ولا تزال توجد عراقيل بيروقراطية أيضا، بما في ذلك الضرائب والرسوم التي تحول عشرات الملايين من الدولارات عن مسار توفير الغذاء والمياه والمأوى لأكثر الفئات ضعفا في جنوب السودان. وندعو حكومة جنوب السودان إلى إصدار إعفاء مؤقت للموظفين الدوليين التابعين للمنظمات الإنسانية والإنمائية من ضرائب الدخل، فضلا عن إعفائهم من الضرائب والرسوم وتكاليف التصاريح الأخرى، ما استمرت الأزمة الإنسانية الحادة الحالية. وندعو المعارضة إلى الكف عن المحاولات الرامية إلى فرض رسوم غير قانونية. وفي أيلول/سبتمبر، قدر برنامج الأغذية العالمي أن ٦,١ مليون شخص، أي ما يزيد

على نصف السكان يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد. إن دوائر العمل الإنساني في جنوب السودان تعمل بوصفها جهات لإنقاذ الحياة، وهي ليست مصدرا لزيادة الإيرادات.

ثالثا، يجب بذل المزيد من الجهود لضمان أن يكون الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان مدعوما في كامل مجتمع جنوب السودان. ويشمل ذلك زيادة شفافية إيرادات الحكومة ليتسنى لشعب جنوب السودان أن يرى أنها تستخدم في ما يعود عليه بالمنفعة. ويجب أيضا أن تحترم الحقوق الأساسية والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، وأن يفتح الحيز المدني ويفرج عن المحتجزين السياسيين الذين لا يزالون قيد الاحتجاز. وبغية بناء الثقة باتفاق السلام، يجب أن يكون تنفيذه شاملا للجميع حقا. ونشيد بتركيز الزيارة على مشاركة النساء. لقد وجدت عبارات المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ذات أهمية خاصة في ذلك الصدد خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اليوم. وأشرت على وجه الخصوص إلى تعليقاتها بشأن المؤسسات الأمنية وضرورة إنهاء العنف القائم على نوع الجنس والحاجة إلى كفالة تمثيل النساء. إننا نعلم أن إشراك الإناث في عمليات السلام يجعل استدامة هذه العمليات أكثر احتمالا. وذلك يصب في مصلحة الجميع.

كما سيكون التصدي للإفلات من العقاب ضروريا لبناء الثقة بعملية السلام ولمنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة في المستقبل. وندعو حكومة جنوب السودان إلى التوقيع على مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي بغية إنشاء المحكمة المختلطة لكفالة مساءلة الجناة عن الجرائم المروعة التي ارتكبوها.

وأود بصفة خاصة أن أبرز شعورنا بالقلق حيال تأثير النزاع في جنوب السودان على الأطفال. ويخلص تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/865) إلى أن الأطفال ظلوا يستهدفون عمدا ويقتلون، وتتعرض الفتيات الصغيرات للغاية للاغتصاب الجماعي المروع ويختطف الأطفال وتدمر مدارسهم. ونشيد بالزيارة الأخيرة التي قام بها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، على نحو ما ذكره السفير السويدي، وبالعمل على وضع خطة عمل شاملة لمعالجة تلك المسألة. ونحث الأطراف الموقعة على خطط العمل على تنفيذ هذه الخطط تنفيذا كاملا.

وأود أن أختتم بياني بتكرار أننا داعمون أقوياء لاتفاق السلام ونشيد بالجهود التي بذلتها المنطقة في تحقيقه. لقد أحرز تقدم جدير بالترحيب، ولكن يلزم إحراز المزيد من التقدم. ومن الضروري أن تبدي الأطراف التزامها بالاتفاق بمعالجة جميع المسائل المعلقة على وجه السرعة. وذلك لأن شعب جنوب السودان هو الذي يعاني أشد المعاناة من الجوع ومن العنف. ومن أجل الشعب يجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود في البداية أن أشكر الوفد المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي زار جنوب السودان على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها. ونشيد بالزيارة التي قام بها هذا الوفد المشترك، بقيادة إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، وجان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي سافر إلى جنوب السودان للمساعدة على تدعيم الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع عليه في إثيوبيا في أيلول/سبتمبر، الذي يعكس أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام في جنوب السودان. كما نشكر السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتها الإعلامية الشاملة لمجلس الأمن.

إن حكومة غينيا الاستوائية تشعر بالقلق من التقارير التي تفيد باستمرار الانتهاكات الجنسية في جنوب السودان، ولهذا السبب فإننا نناشد أطراف النزاع أن تفي بالتزاماتها بالمعاقبة على أعمال العنف الجنسي، بما في ذلك بإزاحة مرتكبي تلك

الجرائم من القوات المسلحة وقوات الأمن وحماية الضحايا. وننوه بالمحاكمة التي بدأتها حكومة جنوب السودان لـ ١١ من الجنود المتهمين بالاغتصاب، ونحثها على مواصلة العمل بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على ضمان تحقيق المساءلة في الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات المتضررات من الاغتصاب.

ونذكر الأطراف بالتزاماتها بتهيئة بيئة لا تتعرض فيها النساء والفتيات للتهديد وحيث يمكنهن ممارسة حياتهن بدون التعرض بهذه السهولة للاعتداء الجنسي. ويجب على المجلس أن يجعل من أولوياته التوصل إلى حل نهائي للحالة.

ونعتقد أن مشاركة النساء في العملية السياسية في جنوب السودان أمر لا غنى عنه لأنه حينما تتدخل النساء في تسوية أي نزاع، فإنهن يساعدن في المحافظة على لم شمل الأسرة والإسهام بعملهن في حل مشاكل التعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبناء على ذلك، فإن واجب النساء في جنوب السودان أن يشاركن في إقرار الاتفاقات النهائية لإنهاء النزاع وتنفيذ هذه الاتفاقات والتحقق منها. ويقال إن التربية السليمة للمرأة تعني التربية السلمية للمجتمع.

إن غينيا الاستوائية تشجب بشكل قاطع العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وفي أوقات السلام، فضلا عن استخدام العنف الجنسي سلاحا من أسلحة الحرب. ونعتقد أن هذا أحد أسوأ الاعتداءات على الكرامة الإنسانية، ونشاطر القلق البالغ الذي يساور الجميع في هذه القاعة حيال الاتجاه المتزايد نحو ارتكاب تلك الأعمال غير المقبولة في العالم. ونود أن نبرز أهمية الأعمال الاستثنائية التي اضطلع بها فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وشبكة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وتعيين مدافع عن حقوق الضحايا، والالتزام بعدم التسامح إطلاقا إزاء هذا النوع من الاعتداء.

وتود غينيا الاستوائية أن تدعو الأطراف المتورطة في النزاعات إلى إلزام أنفسها بضمان حماية المدنيين، وفقا للقانون الإنساني الدولي – دائما مع مراعاة المسؤولية الأولية للحكومات الوطنية في ذلك الصدد، واحترام سيادة البلدان، ودعم جهودها في تنفيذ القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

ولا يمكننا عزل أعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، عن الأسباب الجذرية للنزاع. ولا يمكن تحقيق السلام بدون الاستثمار في التنمية المستدامة للبلدان وفي المساواة بين الجنسين. فتلك أكثر الاستراتيجيات فعالية لمنع نشوب النزاع. وفي ذلك الصدد، نود أن ننوه بتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك تركيزهما الواضح على التنمية المستدامة التي يحركها الناس وترتكز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنمو الاقتصادي المنصف بين البلدان وفي إطار البلدان.

ونود أيضا أن نشيد بإطار العمل التعاوني والالتزام المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولمكافحه العنف الجنسي في حالات النزاعات المسلحة، وعدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم الفظيعة من العقاب وإخضاع مرتكبي الجرائم للمساءلة.

وتؤكد غينيا الاستوائية مجددا على الدور الرئيسي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) والقرارات الأخرى ذات الصلة في ضمان مشاركة المرأة وتمكينها في حالات النزاع، وتعزيز الإجراءات الرامية إلى منع العنف الجنسي في تلك الحالات.

وفي الختام، وفي حالات النزاع وفي الاستجابات الدولية لها، تود غينيا الاستوائية أن توصي بتنسيق تنفيذ الممارسات الجيدة في تدريب جميع الوحدات التي تجهزها في الأعمال التحضيرية السابقة للنشر المؤسسات المسؤولة عن تنسيق بعثات بناء السلام، بإدماج منظور جنساني وتدريب صارم بشأن الاستغلال والاعتداء

الجنسيين. ونوصي أيضا باستمرار تقديم الدعم للعناصر المختلفة في هيكل الأمم المتحدة من أجل مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح ومن أجل تعاون هذه العناصر مع وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وعن الاستجابة الإنسانية، والتنمية المستدامة، بغية ضمان تعافي الضحايا وإعادة إدماجهم، ولا سيما الأطفال المولودين نتيجة لأعمال العنف الجنسي والنساء الناجيات من تلك الأعمال المهينة.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم مملكة هولندا، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة جميعا على زيارتهم المشتركة القيمة إلى جنوب السودان في الشهر الماضي، وعلى إحاطاتهم الإعلامية اليوم في المجلس. وأود أيضا أن أشكرهم على تأكيد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان المشاركة المجدية للمرأة في العملية السياسية وفي الترتيبات الأمنية مستقبلا. وفي ضوء ذلك، أود أن أؤكد أن نساء جنوب السودان ينبغي أن يكن في صميم جميع جهودنا. فهن اللاتي يعانين أشد المعاناة من القتال الوحشي المستمر والواسع النطاق. وهن اللائي تجرأن على الدعوة إلى السلام قبل فترة طويلة من وجود استعداد لدى القادة السياسيين للبلد لسماع ذلك. واليوم، أود أن أتناول ثلاث نقاط بشأن المواضيع التالية دعما للمرأة في جنوب السودان: تنفيذ اتفاق السلام المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، والمساءلة، وتوفير إمكانية الوصول دون معوقات لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وللجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

تتعلق النقطة الأولى بتنفيذ اتفاق السلام، الذي نرحب بتوقيعه، ونشكر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) والاتحاد الأفريقي على قيادتهما في هذا الصدد. ونرحب أيضا بتصديق الجمعية الوطنية لجنوب السودان على الاتفاق. غير أننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار القتال في ولايات واو وياي والوحدة. والسبيل الوحيد للمضي قدما هو التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والنجاح في إسكات دوي المدافع في جنوب السودان. بيد أن النجاح في التنفيذ سيتطلب مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية، لأنها توفر منظورا ذا أهمية حيوية في تحليل النزاع. كما أن المرأة هي التي تقوم بدور قيادي في بناء الجسور بين الفصائل المتنازعة. فالمشاركة الكاملة والمجدية للمرأة تزيد من شمول عمليات السلام وشفافيتها واستدامتها. ولهذا السبب، ترحب مملكة هولندا بشدة بالنص في اتفاق جنوب السودان على حصة مشاركة للمرأة نسبتها ٣٥ في المائة، وتود أن نشجع جميع الأطراف على الوفاء بهذه الحصة وضمان المشاركة المجدية للمرأة في جميع الصكوك والعمليات ذات الصلة بالاتفاق السلام.

يقودني ذلك إلى النقطة الثانية التي تتعلق بالمساءلة. تؤكد مملكة هولندا على أهمية الفصل الخامس من اتفاق السلام، الذي يتناول المساءلة والعدالة الانتقالية. فلا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام إذا استمرت حالة الإفلات من العقاب. ومن الواضح أن ذلك ينطبق أيضا على العنف الجنسي في حالات النزاع. وكما أبرزنا خلال الاجتماع المعقود بصيغة آريا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، يجب علينا الانتقال من ثقافة الإفلات من العقاب إلى ثقافة الردع. ولهذا السبب، فإننا نُذكر جميع الأطراف في جنوب السودان بأن مجلس الأمن بوسعه فرض جزاءات على مرتكبي العنف الجنسي. بيد أن الجزاءات لا يمكن أبدا أن تكون بديلا عن المساءلة الكاملة، وهذا هو السبب في أننا نكرر النداء الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر والداعي إلى توقيع مذكرة تفاهم بشأن إنشاء محكمة مختلطة. ونرحب أيضا بتوقيع حكومة جنوب السودان على بيان مشترك بشأن منع العنف الجنسي، وندعو إلى تنفيذه تنفيذا تاما. فكفالة العدالة

أمر أساسي لتحقيق المصالحة ولتمهيد السبيل لإحلال السلام المستدام.

وتتعلق النقطة الثالثة بضرورة توفير إمكانية الوصول دون معوقات لبعثة الأمم المتحدة وللجهات الفاعلة في المجال الإنساني. إن أفراد البعثة يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل توفير الأمن للمدنيين في جميع أنحاء جنوب السودان. ونحث البعثة على مواصلة تعزيز موقفها المقدام من أجل حماية المدنيين من العنف البدني، بما في ذلك العنف الجنسي. ويؤسفنا أننا ما زلنا نطالع تقارير عن انتهاكات لاتفاق مركز القوات، وندعو حكومة جنوب السودان مجددا إلى ضمان حرية الحركة الكاملة للبعثة. ونحث أيضا على إتاحة إمكانية الوصول الكامل ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني، إذ أنهم يقدمون دعما أساسيا إلى السكان. ويتيح اتفاق السلام فرصة لتعزيز قدرة الناس على الصمود. وهذا أمر مفيد بصفة خاصة للنساء والأطفال، ولمستقبل جنوب السودان أيضا. وتقف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الخط الأمامي لهذه الجهود، وتدفع أحيانا ثمنا باهظا لذلك.

في الختام، ثمة ضوء في نهاية النفق. فالتوقيع على اتفاق السلام يمثل خطوة تاريخية، ولكن العمل لم يُنجز بعد. وفي الواقع، لقد بدأ للتو. فلنعمل معا من أجل ضمان سطوع هذا الضوء لجميع سكان جنوب السودان وقيام المرأة بدور حاسم في تشكيل المستقبل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على معلوماتهم المفصلة عن زيارتهم المشتركة إلى جنوب السودان.

ما فتئ الاتحاد الروسي يرى أن حالة المرأة، على غرار جميع السكان المدنيين في البلد، ستتحسن كثيرا مع مضي عملية السلام في جنوب السودان قدما. ويكمن مفتاح الاستقرار لجمهورية جنوب السودان في وقف إطلاق النار على نحو مستدام وبدء عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نولي أهمية كبيرة لتوقيع الأطراف على اتفاق السلام المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في ١٢ أيلول/سبتمبر. وغني عن البيان أنه لا تزال هناك حاجة إلى استيضاح الكثير من تفاصيل الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ولكن ذلك لا يقلل من أهميتها. والأمر الأساسي هو أن تبدي الأطراف في جنوب السودان استعدادها للتوصل إلى حل توفيقي ورغبتها في تسوية النزاعات القائمة بينها بالوسائل السلمية.

وأود مرة أخرى أن أشيد بجهود الوساطة المنسقة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والتي مكنت من الانتهاء من عملية تنشيط اتفاق سلام جنوب السودان بنجاح. لقد حققت بلدان المنطقة أساسا المستحيل باستئناف عملية التفاوض من الصفر وبمساعدة الأطراف بصبر على مدار أكثر من عام في التوصل إلى نقاط التقاء. ونجحت الإيغاد في مواصلة الدفع قدما بمبادرة تنشيط الاتفاق حتى عندما فقد الكثيرون منا الأمل.

ونلاحظ أن الأطراف في المنطقة تواصل حاليا إبداء نفس النهج الموحد لتحقيق التسوية في جنوب السودان كعهدها في السابق، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل زيادة الدعم لعملية السلام. وفي ضوء مشاعر شعب جنوب السودان وتزايد آمالهم في تحقيق السلام والرفاه والتي حدثنا عنها سفير السويد، نود أن نحث جميع زملائنا في مجلس الأمن على أن يستمروا حقا في توفير دعم عملي لعملية السلام السودانية ولجهود المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

ونرحب أيضا برغبة الأطراف الضامنة للاتفاق في المساعدة على تنفيذ اتفاق السلام عن طريق المساهمة بقوات وطنية من السودان أوغندا وجيبوتي والصومال في قوة الحماية الإقليمية. ويمثل ذلك تجسيدا عمليا لمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، كما أنه يتيح فرصة للتعاون الفعال بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وندرك الاتصالات الجارية بشكل منتظم بين رؤساء الأركان العامة في بلدان الإيغاد بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاق، ونحن على استعداد للنظر في اقتراحات موضوعية لإنشاء قوة الحماية الإقليمية. ونلاحظ الجهود الأولية التي تبذلها الأطراف في جنوب السودان لتنفيذ الاتفاق المنشط، ونحث السياسيين في البلد على إبداء حسن النية في ضمان الامتثال الكامل لأحكامه. وفي نهاية المطاف، فإن رفاه السكان العاديين في جنوب السودان يتوقف عليهم.

إننا ندرك أن الجداول الزمنية المتفق عليها بين الأطراف طموحة إلى حد ما، ولكن الحقيقة هي أن وفائها الكامل والشامل بالتزاماتها هو وحده الذي يمكن أن يساعد على تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف وتجنيبها تكرار الأخطاء المرتبكة في الجهود المبذولة لتحقيق التسوية في جنوب السودان في الماضي.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الرئاسة الصينية على عقد هذه الجلسة المناسبة من حيث التوقيت. ونحن ممتنون أيضا للسيد جان – بيير لاكروا، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، والسيد إسماعيل شرقي على إحاطاتهم الإعلامية.

إن توقيع الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان خطوة أساسية في اتجاه إحلال السلام في ذلك البلد. وقد مكننا من بلوغ لحظة مشجعة تتجسد في انخفاض عدد المواجهات ورغبة الطرفين في إظهار التزامهما بالعملية السياسية. ونود أن نشيد بحضور السيد رياك مشار والرئيس سالفا كير معا، في جوبا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، حفل الاحتفال بتوقيع الاتفاق، ويجب أن نواصل بناء الثقة بين الطرفين من أجل تحقيق السلام الدائم.

وينبغي توجيه جميع جهودنا لتنفيذ الاتفاق، الذي سيمكننا من بناء السلام المستدام. ولن يكون ذلك ممكنا بدون المشاركة النشطة للمرأة. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأفريقي لإجراء زيارة مشتركة إلى الميدان والتركيز بالتحديد على الضرورة الملحة لتعزيز وجود المرأة ومشاركتها في تنفيذ الاتفاق.

لقد أكدت بوليفيا طوال ما يقرب من عامين، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، على أهمية بناء عملية السلام الشامل في جنوب السودان، ونرى أن جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تُوجه أيضا صوب تحقيق هذا الهدف. وفيما يتعلق بمشاركة النساء بشكل خاص، فإننا نؤكد على أن الاتفاق ينص على أنه في مرحلة ما قبل الانتقال وخلال الفترة الانتقالية نفسها، يجب على مجلس الوزراء وغيره من هيئات ومؤسسات صنع القرار ضمان وجود حصة لا تقل عن ٣٥ في المائة لتمثيل للمرأة. وقد تم إحراز تقدم في هذا الصدد، ولكن يتعين على الأطراف العمل بجدية أكبر لتحقيق هذه النسبة على الأقل.

ونود أن نشير إلى أن رسالة الأمين العام خلال المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8382)، ركزت على أهمية عمليات السلام الشاملة وكيف ترتبط المشاركة النشطة للمرأة ارتباطا مباشرا بتحقيق السلام المستدام. وهناك أهداف متعددة ينبغي ترتيبها حسب الأولوية خلال هذه المرحلة وفي المرحلة التالية من أجل تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن، والسعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في العمليات الميدانية، ومشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، وفي صنع القرار، بدلا من الاقتصار على مجرد وظائف استشارية، وتنفيذ نهج جنساني في مجالي السلم والأمن،

ضمن أمور أخرى. وهذه لحظة مناسبة في جنوب السودان لتشجيع تنفيذ تلك الأهداف، إلى جانب أهمية تهيئة بيئة تكفل حماية المرأة، ومكافحة العنف الجنسي وتطوير العدالة الانتقالية لضمان المساءلة، من بين أمور أخرى. وتحقيقا لذلك، سيكون إنشاء محكمة مختلطة، تحت قيادة الاتحاد الأفريقي، أمرا حاسما.

وبينما نشيد بالتقدم المحرز في الساحة السياسية، لا يزال جنوب السودان يواجه تحديات كبيرة على الجبهات الأمنية والإنسانية والاقتصادية. وتوطيد العملية السياسية هو السبيل الوحيد لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والاتفاق خطوة واعدة إلى الأمام في هذا الصدد. ونسلط الضوء على الالتزام الذي أبدته الحكومة والمعارضة بالتوقيع عليه، ونشجعهما على مواصلة السير في هذا الطريق. ويتطلب التنفيذ السليم للاتفاق التزاماً أكبر وإرادة سياسية أقوى من جانب جميع الأطراف المعنية. ولذلك، ينبغي مواصلة تعزيز استمرار تعاون الحكومة الانتقالية والمعارضة مع بلدان المنطقة والأمم المتحدة في هذه المرحلة.

ثانيا، ينبغي لنا التأكيد على هذه النقطة، إن تعاون المجتمع الدولي ضروري لتعبئة الموارد السياسية والمالية اللازمة للمساعدة على تنفيذ الاتفاق. ثالثا، من المهم للغاية كفالة أن يظل مجلس الأمن متحدا ويعمل مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لا سيما في استعادة الثقة بين الطرفين. وبالتالي، يجب أن نحافظ على موقف محايد وبناء، ولذلك، من الحيوي أن ننسق أعمالنا مع ما يجري في المنطقة قاطبة. ومن الأمور الحاسمة أيضاً أن يضمن الطرفان بيئة عمل مثالية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وللعاملين في المجال الإنساني، وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وفي الختام، نكرر الإعراب عن امتناننا لبلدان المنطقة على القيادة التي أظهرتها، مما مكن من إحراز تقدم كبير في العملية السياسية. ونشكر أيضا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأفريقي على إثارة هذه المسألة في الوقت المناسب، وعلى التزامهما بالعملية السياسية في جنوب السودان.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشعر بالامتنان لعقد هذه الجلسة، وللإحاطات الإعلامية الهامة التي قدمها السيد جان – بيير لاكروا، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا والسيد إسماعيل شرقي في أعقاب الزيارة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جنوب السودان في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

تراقب بيرو عملية السلام والمصالحة في جنوب السودان بتوقعات عالية وتؤكد أهمية استمرار دعم المجلس لشعب جنوب السودان في هذا الوقت الحاسم. ونؤمن بأن تنفيذ الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان سيكون عملية معقدة تتطلب التزامًا سياسيًا مستدامًا من الأطراف ودعمًا من جانب مواطني جنوب السودان والمجتمع الدولي والأطراف الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية المعنية.

ونرى أن لبناء الثقة أهمية كبيرة من خلال اتخاذ تدابير ملموسة مثل الامتثال الكامل لوقف الأعمال العدائية، وتيسير إمكانية الوصول دون عوائق إلى المعونات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، وإطلاق سراح السجناء السياسيين والمساءلة التامة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت. ونؤكد على الحاجة إلى تحسين الحالة الأمنية عقب إتمام تنفيذ مختلف الاتفاقات الانتقالية، وكذلك لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية ضمن الإطار الزمني المحدد. ونشدد أيضا على أهمية العمل المتضافر من جانب الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة في إعادة تشكيل قوة الحماية الإقليمية.

ونريد أن نسلط الضوء على أن زيارة كبار المسؤولين الحاضرين معنا اليوم تركز على تمكين المرأة ومشاركتها. لقد كانت النساء الضحايا الرئيسيات للنزاع ولم تسمع أصواتهن كما يجب. وهن الآن مدعوات للقيام بدور رئيسي في عملية

السلام، وكذلك في مجال إصلاح قطاع الأمن. وقد أظهرت الأدلة أن مشاركة أكبر للمرأة في كل مستوى من مستويات الحياة الاجتماعية والسياسية، تتيح التوصل إلى حل أكثر فعالية للصراع وتعزز السلام. وتقدم النساء وجهات نظر بشأن المستقبل وعن الوحدة الضرورية لبناء واستدامة السلام. ونشدد في هذا الصدد على أهمية الامتثال لحصة ٣٥ في المائة المقررة لتمثيل المرأة طوال مرحلتي ما قبل العملية الانتقالية وخلالها، في مجلس الوزراء والهيئات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي تتخذ فيها القرارات السياسية. ومما لا شك فيه أن ذلك سيمكن من إحراز تقدم أكثر فعالية في التصدي للعنف الجنسي والجنساني. إننا نعتبر أنه من الضروري تطوير القدرات اللازمة لضمان حصول العديد من ضحايا جنوب السودان على الرعاية الشاملة التي يحتاجونها.

كما نعتقد أنه من الضروري ضمان الوصول إلى العدالة. ويجب أن تشكل الإدانات الأخيرة لعشرة جنود متهمين بارتكاب جرائم قتل واغتصاب في عام ٢٠١٦ سابقة يمكن من خلالها التحقيق في الجرائم ومحاكمة مرتكبيها بشكل مباشر أو غير مباشر، ومعاقبتهم على النحو الواجب. ونأمل أن تمكن عملية السلام من استجابة أكثر فعالية للحالة الإنسانية الراهنة، لا سيما فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي الحاد لنحو ٦٠ في المائة من السكان، مما يتطلب آليات مبتكرة للتصدي للحالة الخطيرة، مثل الاستجابة السريعة المشتركة التي تجمع بين الدعم لإنتاج الغذاء في حالات الطوارئ والمساعدة الغذائية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أهمية أن يظل المجلس متحدا في توفير الدعم والمتابعة السياسيين المطلوبين لمواصلة إحراز تقدم في عملية السلام في جنوب السودان، وكذلك العمل بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكان ذلك أساسيا من أجل إحراز تقدم.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام، جان - بيير لاكروا؛ ومفوض الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو - نغوكا على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة بشأن زيارتهم المشتركة إلى جنوب السودان.

ويشيد وفد كازاخستان بما بذلوه من جهود لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام، ويهنئهم على نجاح أول زيارة مشتركة على الإطلاق لجنوب السودان. كما نشكر حكومة جنوب السودان على تيسيرها لهذه الزيارة. ونرحب بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك بين إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي يهدف إلى تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها أداة هامة لمنع نشوب النزاعات وحلها في جنوب السودان.

لقد كان التوقيع على الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان في ١٢ أيلول/سبتمبر خطوة هامة نحو تحقيق السلام في البلد. ونثني كثيرا على العمل المتضافر للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فضلا عن جهود الوساطة التي بذلتها إثيوبيا والسودان وأوغندا، والتي ساعدت على إبرام اتفاق السلام. فهذا مثال جيد على المفهوم الذي نعتز به والمتمثل في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ولدينا توقعات عالية بأن يرسي هذا الاتفاق التاريخي، الموقع بعد خمس سنوات من القتال، الأسس لسلام واستقرار دائمين في البلد وأن يضع حدا، في النهاية، للمعاناة الإنسانية.

بيد أن ما يقلقنا جدا هو أن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان لا تزالان في غاية الصعوبة. فلا يزال المدنيون، وبخاصة النساء والأطفال، يتحملون وطأة الأزمة ويعانون من العنف والتشرد. وقد وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستوى حرج. وما زالت الأعمال العدائية بين الحكومة والمعارضة، فضلا عن الانتهاكات لاتفاق مركز قوات حفظ السلام، مستمرة. وتتعلق الأخيرة على وجه الخصوص بالقيود

المفروضة على الحركة والتدخل في تنفيذ المهام الصادر بها تكليف من أجل حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها.

ولذا، فإننا ندعو جميع الأطراف في جنوب السودان إلى إبداء إرادة سياسية حقيقية لتنفيذ الاتفاق ووقف أعمال العنف الجارية من خلال السيطرة على قواتها والتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني. ويتعين على الطرفين تنفيذ وقف دائم للأعمال العدائية واتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة وأمن وحرية تنقل موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وبالمقابل، ينبغي للمجلس أن يظل متحدا في دعم الأطراف في جنوب السودان والبعثة والإيغاد والاتحاد الأفريقي في تنفيذ أحكام الاتفاق. وكذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لبناء الثقة بين الأطراف وأن يوفر التمويل الكافي والمستدام للمساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية الاقتصادية.

إن النساء والشباب يضطلعون بدور هام في تنفيذ الاتفاق. ولذلك، فمن المهم للغاية بناء قدرات المرأة وتحسين إمكانية وصولها إلى مناصب القيادة السياسية في البلد، والأهم من ذلك كله، تمكينها من المشاركة في جهود الإنذار المبكر والوساطة وعمليات بناء الثقة في أوساط السكان المحليين.

ويتطلب إحراز تقدم في تمكين المرأة في جنوب السودان، كما هو الحال في بلدان أخرى كثيرة، تحولا اجتماعيا كاملا يشمل الدولة والسلطة القضائية والنظام التعليمي والمجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية، فضلا عن القادة الدينيين والمجتمع المدني. ومن الواضح أن الافتقار إلى إمكانية الحصول على تعليم جيد وشامل للجميع يمثل العقبة الرئيسية أمام تحقيق تمكين المرأة في جنوب السودان. ويجب كذلك بذل جهود لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وتشجيع تمكينها الاقتصادي. ولا يقل أهمية عن ذلك توفير التمويل الكافي والمستدام، الذي يهدف إلى كفالة أن يكون لدى البعثة ما يكفي من الخبرة في الشؤون الجنسانية والسلطة والقدرات.

في الختام، تتعهد كازاخستان بتقديم دعمها الثابت للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان وتعيد التأكيد على المساهمة الخاصة للمرأة في جعل ذلك حقيقة واقعة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر السيد لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيدة ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطاتهم الإعلامية.

وأرحب بالزيارة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي ستساعد في التصدي للقضايا الإقليمية الساخنة من خلال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. لقد تم إحراز تقدم في الآونة الأخيرة في تنفيذ الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وترحب الصين بهذه التطورات. غير أن الطريق لا يزال طويلا أمام تحقيق السلام الدائم والاستقرار. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يدركا إدراكا تاما مدى تعقيد المسائل المتعلقة بجنوب السودان وأن يقدما مساعدة بناءة في معالجة الصعوبات التي يواجهها البلد في الوقت الحالي.

وأود أن أشدد على النقطتين التاليتين.

أولا، من الأهمية بمكان إبداء الاحترام الكامل لقيادة جنوب السودان في إدارتها لشؤونها الداخلية، مع تشجيع حكومة جنوب السودان على أن تكون أكثر استباقية في أخذ زمام المبادرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة التي تتماشى مع احتياجات الحكومة والشعب من أجل تجنب فرض حلول.

ثانيا، من المهم مواصلة دعم المساعي الحميدة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وينبغي أن ينصب التركيز على ضمان أن تفي الأطراف بالتزاماتها على

نحو فعال لتحقيق الوقف التام للعنف والتنفيذ التدريجي لمختلف أحكام الاتفاق وتيسير بناء الثقة بين الأطراف السياسية.

وتمثل المرأة قوة رئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. وتعتقد الصين أنه ينبغي لحكومة جنوب السودان أن تضطلع بدور رئيسي في تنفيذ الاتفاق المنشط، وتعرب عن دعمها لها في جهودها الرامية إلى توفير الحماية الكاملة لحقوق المرأة والطفل.

وتنفيذ الاتفاق المنشط سيكون عملية مطولة. وقد شهد جنوب السودان، كبلد مزقته نزاع طويل الأمد، انتكاسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى ظروف معيشية دون المستوى في أجزاء كثيرة من البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أفرز النزاع أعدادا كبيرة من المشردين داخليا. ومن شأن هذه المسائل، إذا لم تُعالج في الوقت المناسب، أن تؤثر على السلام والاستقرار في البلد. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي تكثيف مساعدته الإنسانية ودعمه الاقتصادي للبلد، ومساعدة حكومة جنوب السودان في جهودها لإعمار البلد وتعزيز قدراتها الإنمائية، وذلك إلى جانب النهوض بعملية السلام،. وينبغي أن ينصب التركيز على الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية والتعليم والصحة.

وينبغي، في الوقت نفسه، توجيه الاهتمام إلى المشاركة الكاملة للنساء والشباب. وتشيد الصين ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مساهمتها الهامة في صون السلام والاستقرار في جنوب السودان، وتدعم البعثة في جهودها لمواصلة الاضطلاع بمهامها بما يتماشى مع ولاية المجلس، من أجل تقديم الدعم للعملية السياسية في البلد.

إن الصين تدعم السلام والتنمية في جنوب السودان وقد قدمنا مؤخرا، بموجب التزامنا الذي تعهدنا به في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، ٣٠٠ مليون يوان في شكل معونة إلى حكومة جنوب السودان و ١٠٠ مليون يوان في شكل مساعدة غذائية إنسانية في حالات الطوارئ. ومن أجل المساعدة على تحسين الرعاية الطبية، ولا سيما من أجل تعزيز مستوى الخدمة المقدمة إلى المرأة، قدمنا المساعدة في بناء مستشفى جوبا التعليمي ومستشفى رمبيك لأمراض النساء.

وستدعم الصين بنشاط، كعهدها دائما، عملية السلام في جنوب السودان وتشارك فيها على نحو بناء، كما ستضطلع بدور بناء في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد ملوال (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن سرورنا، السيد الرئيس، على الإدلاء ببيان أمام المجلس تحت رئاستكم للمرة الثانية. ويود وفد بلدي كذلك أن يشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا والمفوض شرقي والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطاتهم الإعلامية وعلى زيارتهم حسنة التوقيت إلى جنوب السودان مؤخرا.

ويود وفد بلدي كذلك أن يشكر الممثل الدائم للسويد على قيادة وفد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في زيارته إلى جنوب السودان مؤخرا.

وكما يعلم مجلس الأمن، في أديس أبابا في ١٢ أيلول/ سبتمبر، وقع الزعماء السياسيون في جنوب السودان الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وجاء هذا الاتفاق الذي طال انتظاره تتويجا لجهود قادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بقيادة السيد آبي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، والرئيس عمر البشير، السودان، والرئيس يوري موسيفيني، أوغندا، وكانوا هم الوسطاء. وحكومة جمهورية جنوب السودان تعرب عن امتنانها لهم وللمنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وإذ نقدر شواغل مجلس الأمن، نود أن نذكر الأعضاء بأننا حاليا في مرحلة ما قبل تنفيذ الاتفاق. ودور المرأة ومشاركتها مكرسان في هذا الاتفاق، وسوف يعززان عند تنفيذه.

وإذ يجتمع المجلس اليوم لمناقشة مسائل متعلقة بجنوب السودان، أود التنويه إلى أن أوان السلام في جنوب السودان قد حان. وشعب جنوب السودان ينتابه الحماس لأن الحكومة وقادة المعارضة قد وقعوا على الاتفاق المنشط. وأود أن أطمئن المجلس بالإشارة إلى البيان الذي أدلى به رئيسنا في ١٥ أيلول/سبتمبر وتعهد فيه بأن الحكومة ستنفذ الاتفاق بحسن نية، وطالب بالصفح والمصالحة بين أبناء شعب جنوب السودان. وفي الواقع، فإننا نأمل أن اتفاق السلام هذا سيوحد شعب جنوب السودان كنتيجة له.

ومنذ الاحتفال بالسلام في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في جوبا، الذي حضره قادة المعارضة في جنوب السودان والزعماء الإقليميون والأفارقة وممثلو المجتمع الدولي، بدت عناصر بناء الثقة بادية للعيان لشعب جنوب السودان بالفعل. ورغم التأخر عن الموعد المحدد، فقد صدق البرلمان على اتفاق السلام المنشط، وتم العفو عن المعتقلين السياسيين وأُطلق سراحهم، وتوالي اللجنة الوطنية السابقة للمرحلة الانتقالية عقد اجتماعاتها في جوبا والخرطوم. غير أن أكثر ما يبعث على الاطمئنان أن العديد من وفود المعارضة زاروا جوبا، والتقى بهم الرئيس سلفاكير ميارديت خلال الأيام القليلة الماضية.

وهذه كلها دلائل مطمئنة على أن معظم أصحاب المصلحة عقدوا العزم على نجاح اتفاق السلام. علاوة على ذلك، وخلافا لما اعتقده معظم المراقبين في البداية، فقد عقد الحوار الوطني مناقشات عامة في أنحاء البلد في مناخ يتسم بالشفافية والانفتاح كان الكثيرون قبل أشهر قليلة يظنون أنها مستحيلة. ويشجعنا أكثر أن بعض أحزاب المعارضة تعكف على النظر في أفضل السبل للانضمام إلى عملية الحوار الوطني، خاصة عندما بدأت النظر في مسائل ذات أهمية قصوى للمعارضة.

وفي الختام، نود أن نشكر من قدموا لنا عبارات التشجيع والتعليقات أثناء عملية التنفيذ. ونحث المجلس على الانضمام إلى الأمين العام والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية في هذا المسعى لجعل السلام المستدام واقعا في جنوب السودان.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.